المقدمة

المقدمة:

إذا كان العقد الأخير من القرن الماضي قد شهد تزايدا ملحوظا لظاهرة الخصخصة التي طالت العديد من القطاعات الحكومية،فان الأكثر إثارة للانتباه في هذه الظاهرة هو اتجاه الدول إلى خصخصة إحدى القطاعات الحيوية والمهمة ونعني بذالك القطاع العسكري،وذالك من خلال قيامها بالتعاقد مع الكيانات العسكرية الخاصة،للقيام بأداء العديد من المهام العسكرية التي كانت في وقت مضى حكرا على الدولة.

وقد ظهرت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث اتجهت العديد من الدول المتقدمة والنامية، والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية ، للاستعانة بخدمات هذه الشركات في أوقات النزاعات المسلحة ،أو في مرحلة ما بعد انتهائها ، وقد جعل من الكيانات العسكرية و الأمنية الخاصة عنصرا محوريا في العديد من المنازعات المسلحة التي يشهدها عالم اليوم.

ويرجع انتشار ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،من جانب جهات عديدة من اجل القيام بمهمات مرتبطة بالنزاعات المسلحة إلى فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث لجأت العديد من الدول إلى خفض أعداد قواتها المسلحة وتعويض ذالك باللجوء إلى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة،وقد كان لهذا العامل ا ثرا فاعلا في تزايد عدد الشركات الناشطة في هذا المجال من ناحية،ومن ناحية أخرى وجدت هذه الشركات ضالتها في العسكريين السابقين والمدربين،للاعتماد عليهم في القيام بما تقدمه من خدمات عسكرية وأمنية .

وتتنوع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات للدول والمنظمات الدولية،مثل تقديم خدمات قتالية لأطراف النزاع على ميدان النزاع،أو القيام بحماية الأشخاص والمنشات العسكرية وغير العسكرية،بالإضافة إلى عمليات التدريب للجنود وقوات الأمن والدعم اللوجيستي،جمع و تحليل المعلومات الاستخباراتية ، مهام صيانة

وتشغيل أنواع الأسلحة ذات التقنية العالية التي تحتاج إلى كفاءات عالية للقيام بهذه المهام.

ورغم الدور الهام الذي لعبته الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العديد من المنازعات الدولية والداخلية، إلا أن الدور الذي لعبته هذه الشركات في العراق كان نقطة تحول حقيقية نحو اهتمام الرأي العام الدولي بهذه الشركات وما تقوم به في النزاعات المسلحة التي يشهدها العالم اليوم.

وإذا كان ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،وتنامي دورها في النزاعات المسلحة المعاصرة،يثير العديد من التساؤلات على المستويات العسكرية والاسترتيجية والأمنية والسياسية،فان مايثيره من مشكلات على المستوى القانوني يعد بلا شك من أهم الموضوعات الهامة والأولى بالدراسة من جانب الباحثين.

أهمية الموضوع:

تؤكد كل المؤشرات المستمدة م ن النزاعات المسلحة التي اندلعت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين،تراجع عهد الحروب التقليدية التي تقوم على المواجهة الميدانية المباشرة بين الجيوش النظامية،وذالك بسبب التغير في طبيعة الحروب في حد ذاتها،حيث أصبحت هذه الجيوش تواجه في الغالب مجموعات مسلحة منظمة تعتمد حرب العصابات،ولم تعد بذالك تحقق الكثير من الأهداف المرجوة منها والمتمثلة أساسا في تدمير العدو أو تحييده،بالرغم من الفارق الكبير في العتاد والعدة مقارنة بهذه المجموعات المسلحة،كما لم يعد الرأي العام الوطني يتحمل الأعباء والبشرية الباهضة ولا الأضرار المدمرة للمواجهات التقليدية بين الجيوش.

وعليه فانه أصبح من المتوقع أن تسند إدارة النزاعات المسلحة المستقبلية،وحالات الاحتلال ،في جانب كبير منها إلى شركات القطاع الخاص المعنية بخدمات الأمن والدفاع،نظرا لنوعية وتنوع تشكيلة الخدمات التي تقدمها ، والمستوى العالي من التجهيز بالسلا ح والعتاد العسكري،ويضاف إلى ذالك سهولة وسرعة التجنيد والانتشار.

كما أنها تشكل وسيلة ملائمة في يد الساسة، يستخدمونه ا لتجاوز الكثير من العقبات التي تضعها المعارضة بغية تحقيق مكاسب سياسية أو انتخابية ظرفية، أ و للهروب من الرقابة البرلمانية، أ و من اجل تفادي مواجهة الرأي العام الداخلي والدولي.

إن نجاح الشركات الخاصة المعنية بخدمات الأمن والدفاع في سد العجز الكبير والحاد في الجنود ، الذي اعترض الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزوها العراق،تمكنها من الاستجابة لكل احتياجات ما يسمى بقوا ت التحالف في هذا البلد،جعلها محل اهتمام كبير من طرف الساس ة والعسكريين،الذين اصبحو يفكرون في الاعتماد عليها في تسيير ومواجهة الأزمات وأوضاع النزاع المسلح مستقبلا كما أصبحت هذه الشركات محل اهتمام رجال الإعلام والقانون، نتيجة لما أثير حول أنشطتها من تساؤلات خاصة فيما يتعلق بتنازل الدول عن حقها في الاستعمال ألحصري للقوة ،بالإضافة إلى ما يقترفه أعوانها من تجاوزات بالموازاة مع قيامهم بالمهام المسندة إليهم،وهي نفس بعض الأسباب التي جعلتنا نفردها بالدراسة والبحث.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لما يقترفه العاملون في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني،وكثير من الجرائم الأخر ى في حق المدنيين،إلا أنها لم تكن محل متابعة ولا عقاب ، فكان ذالك من بين الأسباب الذاتية التي أثارت الرغبة والفضول لاختيار الموضوع.

أما السبب الموضوعي في هذا الاختيار،فيتمثل في محاولة البحث عن الجوانب الغامضة لهذا الموضوع وتقديم تفسير قانوني يساعد على توضيحها،انطلاقا من قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بصفة خاصة،وقواعد القانون الدولي العام بصفة عامة ،مع التركيز على التنظيم القانوني للشركات الخاصة العاملة في هذا المجال الأمني والعسكري،وبيان الوضع القانوني لأعوانها خلال النزاعات المسلحة،بعيدا عن تأثير النزعات الذاتية والقيود العاطفية قدر المستطاع.

صعوبات إعداد البحث:

لم يكن موضوع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة محل دراسة وافية، أو بحث قانوني مستفيض، ولا كتابات مفصلة من طرف المختصين، باعتبار ه من الموضوعات الجديدة التي بدأت تستقطب اهتمام الباحثين.

كما أن طبيعة الموضوع في حد ذاته، وبالنظر إلى ما تضمنته القواعد القانونية الدولية من نقائص لا يسهل معالجته من هذه الناحية، خاص ة عندما يتعلق الأمر بتكييف الوقائع أو تحديد المراكز القانونية للأشخاص، في ظل ظروف استثنائية مثل حالات النزاع المسلح.

الدراسات السابقة:

ارتأينا أن نعتمد كثيرا على دراسات سابقة ،أهمها تلك التي قام بها الدكتور عبد الله المسدي ،أستاذ القانون الدولي العام المساعد بجامعة بني سويف في مصر،والذي ألف كتابا خاصا لموضوع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في القانون الدولي.

إشكالية البحث:

بناءا على ما سبق رأينا أن تكون الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي :

ماهو النظام القانوني للشركات الأمنية والعسكرية في ظل قواعد القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة؟

كما يتعين الإجابة عن الإشكاليات الفرعية التالية:

1.في أي فئة يندرج موظفي الشركات في مناطق النزاعات المسلحة ؟

2.ما هي المسؤولية عن التجاوزات والجرائم التي يرتكبها موظفي هذه الشركات؟

3.ماهو القانون الواجب التطبيق في مثل هذه الحالات؟وهل هناك إمكانية لمحاكمتهم على الانتهاكات؟

المناهج المعتمدة في البحث:

بالنظر إلى إشكاليات البحث وخصوصية الموضوع ،المتضمن دراسة حالة الشركات المكلفة بخدمات الأمن والدفاع،فان ذالك يستوجب اختبار الفرضيات السابق طرحها ،بتتبع مختلف مراحل التطور لهذ ه الشركات وأوضاع موظفيها حين يشتركون في النزاعات المسلحة كعينة العراق نموذجا، قد يمكن تعميمها بعد ذالك

على وضع كل موظفي الشركات المماثلة الأخرى،حين يعملون في نفس الأوضاع ، بغض النظر عن نوع المهام المسندة إليهم وأماكن وظروف أداءها.

وبناء على ذالك اعتمدنا على المناهج التالية :

1.**المنهج التاريخي:** وذالك بهدف الوقوف على التطو ر التاريخي لظاهرة الشركات الأمنية والعسكريۃ الخاصة ومتابع ۃ التدرج القانوني في تنظيم أنشطتها، والجهو د الدولية المبذولة بشأنها.

2.**المنهج الوصفي التحليلي** : للاستعانة به في وصف و تحليل ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من خلال مضمون النصوص القانونية،وإسقاطها على ما يقابلها من وقائع عبر مراحل الدراسة،وتحليل ما يتعلق بها من أراء ومواقف،بما يؤدي إلى تأصيل قانوني سليم،يسمح بدراسة موضوعية تبتعد قدر الإمكان عن ما قد يعلق بالذات و يؤثر في العاطفة.

3.**المنهج المقارن** : في ضوء هذا المنهج، تتم مقارنة النصوص القانونية الوطنية والدولية، ذات العلاقة بالموضوع، وإبراز ما يجمع هذه القوانين من مزايا، والوقوف عند ما يشوبها من نقائص تتطلب التدارك.

خطة البحث:

على ضوء ما سبق وجدنا من الملائم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين، نقدم لهما **بفصل تمهيدي**، حيث ينصب هذا الفصل على دراسة الظروف التي صاحبت نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومفهومها وتحديد أهم الخدمات التي تقدمها للدول،وكذالك مختلف أنواعها وتصنيفاتها.

أما الفصل الأول فسينصب على دراسة وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني،وسوف نحاول الإجابة فيه على ماتم طرحه من أسئلة بخصوص الوضع القانوني لموظفي هذه أشركات وما إذا كانت تنطبق عليهم صفة المرتزقة،أم صفة المقاتلين،أم أنهم أشخاص مدنيين وسوف نخصص لكل موضوع من هذه الموضوعات مبحثا مستقلا.

وبالنسبة للفصل الثاني فسينصب على المسؤولية عن تصرفات وأفعال موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، سواء تعلق الأمر بمسؤولية الدولة المتعاقدة مع هذه الشركات ،أو فيما يتعلق بالمسؤولية الفردية لهؤلاء الموظفين عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني،والجهات الملائمة لملاحقتهم جنائيا،كل في مبحث مستقل.

وفي النهاية تختم هذه الدراسة بأهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيا ت التي نراها ضرورية لتسوية العديد من المشكلات المرتبطة بظاهرة الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في النزاعات المسلحة.